المبارك : نعمل وفق توجيهات صاحب السمو ولن نقبل بأي قرارات تتخذ ضد المواطن

الغانم : منح كل مواطن 75 لتر بنزين مجانا شهريا

- السلطتان لن تحيدا عن التوجيهات السامية بعدم المساس بالمواطن في أي قرارات
- تحرير السعر مرتبط بدعم المواطن ولن تزيد الكلفة عليه عما هي الآن

كتب مصطفى كامل

ابتسامة رئيسي السلطتين بعد التوافق على القرار

الغانم مرحبا بسمو الشيخ جابر المبارك تصوير: صالح محمد

- الحكومة أبلغتنا بأنه ستكون هناك مراجعة شهرية لأسعار الوقود من قبل لجنة الدعوم
- إعادة احتساب شهريا للتأكد من عدم تضرر المواطن من الزيادة
- مجلس الأمة يريد الوصول إلى نتيجة وليس فقط الاستعراض
- التوجيهات السامية كانت بالمضي بالاقتراح الذي يحفظ حق المواطن الكويتي

جانب من الاجتماع

الوفد الحكومي بالاجتماع

أكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم امس ان السلطتين التشريعية والتنفيذية لن تحيدا عن التوجيهات السامية لسمو امير البلاد التي تشدد على عدم المساس بالمواطن في اي قرارات تهدف الى الاصلاح الاقتصادي وتحقيق وفر في الميزانية مشيرا إلى ان تحرير سعر البنزين هو تحرير جزئي مرتبط بدعم المواطن الرشيد ولا تزيد الكلفة عليه عما هي عليه الآن.

واعرب الرئيس الغانم في تصريح للصحفيين عقب الاجتماع التشاوري الذي عقدته السلطتان في مجلس الامة امس للتباحث في قرار رفع اسعار الوقود عن شكره الى سمو امير البلاد والذي استقبل رئيسي السلطتين واستمع سموه لجميع وجهات النظر موضحا انه نقل لسموه التصور النيابي الذي يمثل وجهة نظر الشعب الكويتي كما استمع سموه الى وجهة نظر الحكومة في هذا الصدد.

واضاف انه بعد العديد من الاجتماعات توصلت السلطتان في اجتماع اليوم « امس» الى الاخذ بتوصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية التي تبناها مجلس الامة «وهي انه في حال زيادة اسعار البنزين يتم تعويض المواطن الكويتي كي لا تزيد عليه الكلفة».

واشار الغانم إلى ان الحكومة ابلغت المجتمعين بانه ستكون هناك مراجعة شهرية وتحرير لاسعار الوقود من قبل لجنة الدعوم على ان تكون بداية الدعم بمقدار 75 ليترا شهريا للمواطنين حاملي رخص القيادة وهو ما يعادل 30 بالمئة من قيمة الزيادة على اسعار الوقود».

واضاف ان تحرير السعر لا يعني ربطه بالسعر العالمي كما يردده بعض من يريد تفسير ما انتهى اليه الاجتماع بطريقة خاطئة بل ان تحرير السعر يعني هو ما تحدده لجنة الدعوم بصفة شهرية الامر الذي من شانه ان يوفر على الدولة ملايين الدنانير وفي الوقت نفسه يقلل الكلفة على المواطن الرشيد والذي تقدر كلفة استهلاكه الشهرية بـ240 ليترا».

وقال الغانم انه سيتم كل شهر اعادة احتساب الاسعار للتاكد من عدم تضرر المواطن من الزيادة.

واكد ان مجلس الامة يريد الوصول الى نتيجة وليس فقط الاستعراض مبينا أن همنا هو هم وطن ومواطن وليس هم انتخابات مشيرا الى ان الالية المتبعة من اجل الوصول الى نتيجة هي الحوار البناء.

واضاف «اقول بكل صراحة وشفافية لابناء الشعب الكويتي ان قضية اسعار الوقود لدى البعض كانت انتخابية خصوصا اننا على ابواب دور الانعقاد الاخير للمجلس ..

ولفت الى ان اخر زيادة للوقود حدثت عام 1998 وبنسبة اعلى من الزيادة الحالية مبينا ان ما صدر عن مجلس الامة حينها هو توصية لم تاخذ الحكومة بها ومضت الحكومة بالزيادة ولم تتراجع عن قرارها».

واوضح ان اصدار الحكومة لقرار زيادة اسعار الوقود دون الرجوع للمجلس يستند الى قانون صدر من مجلس امة سابق وليس مجلس الامة الحالي مؤكدا انه لا يهاجم هذا القانون بل هي مجرد اشارة للقانون الذي استندت اليه الحكومة في هذه الزيادة.

واشار الى انه هذه القضية لدى البعض «ليست قضية اصلاح بل هي مجرد الهجوم على المجلس الحالي والتكسب الانتخابي ونعلم انهم لن يقولون لنا كثر الله خيركم على اجتهادكم وهناك من سيقول ان الدعم لن يتجاوز سبعة او ثمانية دنانير».

وبين ان من يحتسب الكلفة على من يستهلك 240 ليترا شهريا ونمنحه دعما شهريا 75 ليترا في ظل سعر البنزين الممتاز الذي نستهلكه 80 بالمئة من السيارات يعني اننا اعطينا خصما بنسبة 30 بالمئة في وقت ستكون فيه كلفة المواطن اقل من الكلفة قبل الزيادة وهو ما كنا نسعى له من عدم مس المستوى المعيشي للمواطن».

وردا على سؤال حول المقصود بتحرير سعر الوقود قال الغانم ان تحرير الاسعار لا يعني ارتباطه بالسعر العالمي بل ان تقوم لجنة الدعوم بمراجعة السعر بصفة شهرية سواء بالارتفاع او الانخفاض كما حصل بسعر الديزل على ان يكون التغيير بقدر معين لا يؤثر على المواطن الكويتي ويتم احتساب الدعم للمواطن بصفة شهرية».

وأضاف الغانم «الخلاصة ان ما تم يعد تطبيقا لما كنا ننادي به وهو مواجهة التحديات الاقتصادية لما يوفره القرار للدولة من مبالغ بالملايين مقابل تكلفه اقل بالدعم».

مشيرا الى ان المحصلة النهائية لهذا القرار ستتمثل بوجود وفر سيتم توجيهه للمواطن صاحب الاستهلاك الرشيد حتى لايتضرر بالاضافة الى المساهمة بخفض الهدر الموازنة العامة للدولة.

وتابع الغانم «كثير من الاحاديث قد تدور حول ضرورة خفض الهدر في مواقع وقطاعات اخرى في الموازنة العامة للدولة واقول لهم هذا الحديث صحيح ولايزال هناك هدر في قطاعات ومواقع اخرى لكن ذلك لايمكن ان يكون سبب لايقاف اي محاولة إصلاح».

وبسؤاله عن نسبة الدعم المقدمة للمواطن وهل سيتم مراجعتها بشكل شهري اوضح الغانم « ان عدد اللترات التي سيحصل عليها المواطن مجاناً للبنزين الممتاز ستكون «٧٥ لترا» عند تسعيره بـ٨٥ فلس للتر وترتفع في حال ارتفاع سعر البنزين وهذا ما تم الاتفاق عليه لافتا الى مسالة إلتزام الحكومة بهذا الاتفاق ستكون محل تقييم ورقابة المجلس».

وبسؤاله عن ضمانات ضبط الحكومة لإرتفاع أسعار السلع الأخرى على خلفية هذا القرار بين الغانم انه بالرغم من ان أسعار البنزين اقل ارتباطا بأسعار السلع الاخرى أسعار الوقود الديزل كان هناك توجيه واضح من قبل نواب الامة بشان ضبط الاسعار وكان هناك تاكيد من قبل وزير التجارة بانه سيتم مراقبة أسعار جميع السلع وفي حال أي ارتفاعات مصطنعة سيتم إتخاذ خطوات بشانها لافتا الى ان هذه الاسعار ستكون أيضا تحت رقابة المواطنين ومن خلالهم اي زيادة في أسعار السلع فالاسعار ستكون تحت المراقبة وفي حال مخالفة مالم ذكره في إجتماع اليوم لدى النواب اداواتهم وصلاحياتهم الدستورية.

وبسؤاله عن موعد تطبيق هذا القرار بخصوص اسعار البنزين قال الغانم «يمكنكم الحصول على الإجابة بشكل مباشر من وزير المالية وهو أبلغنا ان الفرق الحكومية شبه انتهت أستعداداتها لهذا الحل وقد يتم تطبيقة عن طريق البطاقة التموينية او من خلال رخص القيادة او اي حلول اخرى لكنه في النهاية سيتم بأسرع وقت ممكن».

وبسؤاله عن إمكانية استغلال البعض لهذه القضية للهجوم على مجلس الامة وكذلك استخدام بعض النواب لهذه القضية لحل المجلس قال الغانم « لانستطيع ان ندخل في النوايا ونحسنها ان شاء الله لكن انا اتحدث عمن يرى بأن زيادة البنزين خطا وكذلك يرى في توجيه الدعم للمواطن بانه خطا وهذا تناقض.

ونوه الغانم « ان المجلس باذن الله سينجح في قرار البنزين بالحفاظ على كلفة المواطن المستهلك الرشيد وهو ما اعلن عنه في وقت سابق ضمن توصيات اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية عند مناقشة وثيقة الاصلاح الاقتصادي في اول إجتماع».

وبسؤاله عن آلية تحرير أسعار البنزين اكد الغانم « ان تحرير الوقود البنزين هو تحرير جزئي مرتبط بدعم المواطن الرشيد بحيث التكلفة لاتزيد عليه عما هي عليه الآن.

وبسؤاله عن موقف المجلس من تلويح غير نائب بإستجواب الحكومة قال الغانم ان هذا التلويح او تقديم المساءلة حق مطلق للنائب ويستطيع ان يمارس صلاحياته وفق الأسس الدستورية ودور المجلس رقابة تطبيق هذا القرار وانا اقولها بكل وضوح توجيه صاحب السمو أمير البلاد رئيس السلطات الى السلطتين التشريعية والتنفيذية هو المضي بالاقتراح الذي يحفظ المواطن الكويتي ولا يؤثر على مستوى المعيشي له ويحقق وفر بالميزانية لمواجهة التحديات الاقتصادية».

واشار الغانم الى ان هذا القرار لا يتعارض مع الخطوات المتخذة بالقضاء بشان قرار البنزين فهذا مسار يختلف عن المسار الاخر لان حكم القضاء ليس نهائيا وقد يلغى بالإستئناف او ان تعدل الحكومة بالاجراءات لان الحكم صدر عن خطا إجرائي».

وختم الغانم مؤتمره قائلاً «اكررها للمرة الألف من يتبنى اجندة البنزين للتكسب الانتخابي سيقول له أي منصف الآن إبحث عن قضية غيرها لان الكلفة الان على المواطن الرشيد لن تزيد فهدفنا توجيه الدعم للمواطن وليس للسلعة وأي زيادة على المواطن فهناك مجلس أمة ونواب سيتخذون إجراءات وفق صلاحياتهم الدستورية.

ومن جانبة اكد رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك،عقب خروجه من الاجتماع الحكومي - النيابي حول أسعار البنزين الذي عقد امس : «نحن نعمل وفق توجيهات سمو امير البلاد ولن نقبل باي قرارات تتخذ ضد المواطن».

واضاف المبارك ان «المواطنين بين عيوننا ولا نرضى باي قرارات تتخذ ضدهم». وقال النائب خلف دميثير ان الاجتماع النيابي- الحكومي كان جيدا والحل «زين»... والمواطن متفهم

والمقترح الحكومي بمنح 75 لتراً مجانا في الشهر للمواطن هو مقترح جيد وتم الاتفاق عليه».

بدوره اكد النائب منصور الظفيري وقوف مجلس الأمة إلى جانب المواطنين في قضية زيادة أسعار البنزين، وان «اعضاء مجلس الأمة اوفوا بالوعد وانحازوا إلى الشعب الذي خرجوا من رحمه»، مشددا على ان «الاتفاق الذي تم بين السلطتين كان دعما للمواطنين».

وذكر الظفيري إن «المجلس سيراقب الأسعار وارتفاعها» مطالبا وزير التجارة «بمراقبة الأسعار وكبح جماح بعض التجار الجشعين الذين سيبالغون في زيادة أسعار السلع والخدمات مستغلين زيادة أسعار البنزين».

من جهته رأى النائب عبدالرحمن الجيران عقب خروجه من الاجتماع النيابي- الحكومي الذي عقد لبحث قضية سعر البنزين ان «الحكومه البتت جديتها في الرغبه بتطبيق الإصلاح الاقتصادي».

- الهدر الموجود في قطاعات أخرى لايمكن أن يكون سببا لإيقاف أي محاولة للإصلاح
- أسعار السلع ستكون تحت مراقبة وزير التجارة والنواب والمستهلكين
- وزير المالية هو من يمكنة الإجابة عن موعد تطبيق القرار
- خلف دميثير : الاجتماع النيابي- الحكومي كان جيداً والحل «زين»
- الظفيري : أعضاء مجلس الأمة أوفوا بالوعد وانحازوا إلى الشعب
- الجيران : الحكومه أثبتت جديتها في الرغبه بتطبيق الإصلاح الاقتصادي

تداول الآراء بشأن اقتراحات البنزين

نقاش نيابي

- أقولها بكل صراحة إن قضية أسعار الوقود لدى البعض كانت انتخابية
- إصدار الحكومة لقرار الزيادة دون الرجوع للمجلس يستند إلى قانون صدر من مجلس سابق
- من يتبنى أجندة البنزين للتكسب الانتخابي سيقول له أي منصف الآن ابحث عن قضية غيرها